مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002 - 2004
اسم الكاتب: م.م. سنان زهير محمد جميل، م.م. سوسن أحمد سعيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3108
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٨٥ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [١١١-١٣١]

تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤

سنان زهير محمد جميل
مدرس مساعد - قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل
Sinanmalaali_Z@yahoo.com

سوسن احمد سعيد
مدرس مساعد - قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

المستخلص

يعد استخدام نسب السيولة والربحية من الادوات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم اداء المصارف للوصول الى افضل طرق ممكنة للاداء، لان الارقام المجردة في القوائم المالية لا تعكس وبشكل واضح حقيقة المركز المالي ، لذا فان نسب السيولة والربحية تكشف عن العلاقات المهمة الموجودة بين الارقام التي تظهر في تلك القوائم . وتأتي اهمية البحث من اهمية التحليل بوساطة نسب السيولة والربحية التي تعد من اكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الاداء المالي للمصرف،وذلك لكونه مؤشراً لما حققه المصرف من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترات الدراسة. ويهدف البحث الى الدخول بتفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الاداء في المصارف من خلال التعرف على النسب والمؤشات المالية المستخدمة في عملية التقييم واستخدامها في تقييم اداء المصرف عينة البث . وتكمن مشكلة البحث في الوضع الاقتصادي الجديد الذي يعيشه قطرنا، وفي ظل تعدد المصارف الاهلية مع وجود المصارف الحكومية يستلزم تقييم الاداء المالي للمصرف التعرف على نقا ط الضعف والقصور ومحاولة تلافيها، فضلاً عن التعرف على نقاط القوة ومحاولة زيادتها لكي يضمن المصرف الاستمرار بنشاطه وتحقيق اعلى العوائد في ظل المنافسة الشديدة بين المصارف . ويقوم البحث على فرضية مؤداها أن استخدام نسب ومؤشرات السيولة والربحية في تقييم اداء المصرف سيؤدي الكتشاف نقاط الضعف والقوة في اداء المصرف عينة البحث . وقد تبين من الدراسة ومن خلال المؤشرات التي تم استخدامها في البحث أن افضل عام من اعوام الدراسة هو ٢٠٠٢ ويأتي بالمرتبة الثانية ٢٠٠٤ وبالمرتبة الاخيرة ٢٠٠٣ وكان ذلك نتيجة للاحداث التي شهدها القطر في عام ٢٠٠٣ وما لحق ذلك من اعمال سلب ونهب ونتيجة للوضع الامني المتدهور ، الا أن المصرف بدأ بإستعادة عافيته في العام ٢٠٠٤.

تاريخ التسلم ٢٠٠٦/٤/٢٣ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/٦/٢٠

The Assessment Of Commercial Banks Using The Liquidation And Profitability Ratios With The Application On Mosul Bank For Development And Investment For The Period 2002 - 2004

Sinan Z. Jamil
Assistant Lecturer
University of Mosul

Sawsan A. Saeed
Assistant Lecturer
University of Mosul

Abstract

Using the ratios of cash flow and profitability is regarded as one of the most important means through which the performance of a bank can be evaluated in order to obtain the best possible method of performance, because the numbers in the financial lists have no reflecting – clearly - the real financial position, so the ratios of cash flow and profitability clarify the important relations amongst the numbers in the lists. The importance of the study comes from the importance of analysis using the ratios of cash flow and profitability, which is considered the most common used technique in evaluating the bank financial performance as an indicator to what was achieved by the bank comparing to the previous periods to identify the financial position throughout the period of the study. The study aims at evaluating the performances of the banks by identifying the financial ratios and indicators used in the evaluation process and then using them in evaluating the banks within the study. The problem of the research lies in the new economic situation that our country is passing through the existence of many private and state banks. So that needs to evaluate the financial performance of the banks to identify the weakness and lack points in order to avoid them and identify the positive points to maintain the activity of the bank to gain the best results within the strong contest.

The study relies of the hypothesis that using the ratios of cash flow and profitability in the bank performance will eventually lead to discover the points of strength and weakness in the sample bank performance. The study and the indicators showed that the best year was 2002, then the year 2004 in the second class and 2003 in the third. And that was because our country underwent hard events in 2003 including vandalism, looting and bad conditions. In spite of all what has been taken place, the bank recovered in 2004.

المقدمة

تعد المصارف إحدى مؤسسات الخدمات المالية التي تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية، أو بعبارة أخرى هي المنشآت التي يلتقي عندها عرض الأموال بالطلب عليها. وتمثل المصارف عصب النشاط الاقتصادي فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية والعقارية وغيرها.

وتسعى المصارف دائما إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبالمقابل سيواجهها خطر عدم إمكانية سداد سحوبات المودعين المفاجئة التي يطلق عليها السيولة. اذ إن العلاقة عكسية بين السيولة والربحية فكلما زادت الربحية زاد خطر السيولة والعكس صحيح.

من هنا على المصرف أن يوازن بين السيولة والربحية بشكل جيد وسليم، وعملية تقييم الأداء في المصارف التجارية لها أهمية خاصة في متابعة العمل

المصرفي، للتعرف على أوجه نشاطات المصرف ومجالات الاستثمار المختلفة للسير قدما في مجالات استثمار الأموال، ولسد الثغرات التي قد تحصل أثناء تنفيذ العمل والعمل على تجنبها في الفترات اللاحقة.

يعد استخدام نسب السيولة والربحية من الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف للوصول إلى أفضل طرق ممكنة للأداء، لان الأرقام المجردة في القوائم المالية لا تعكس وبشكل واضح حقيقة المركز المالي، لذا فإن الأمر يستلزم تحليل هذه القوائم لإيجاد العلاقات بين هذه الأرقام، ونسب السيولة والربحية تكشف عن العلاقات المهمة الموجودة في هذه القوائم .

مشكلة البحث

نظراً للوضع الا قتصادي الجديد الذي يعيشه قطرنا وفي ظل تعدد المصارف الأهلية مع وجود المصارف الحكومية فان الامر يستلزم تقييم الأداء المالي للمصرف للتعرف على نقاط الضعف والقصور ومحاولة تلافيها، فضلاً عن التعرف على نقاط القوة ومحاولة تعزيزها وزيادتها لكي يضمن المصرف الاستمرار بنشاطه وتحقيق أعلى العوائد في ظل المنافسة الشديدة بين المصارف .

فرضية البحث

يقوم البحث على الفرضيات الآتية :

١. إن استخدام نسب السيولة والربحية ومؤشراتها في تحليل القوائم المالية للمصرف عينة البحث لفترة الدراسة المحددة سيؤدي إلى اكتشاف نقاط الضعف والقوة في أداء هذا المصرف.
٢. إن أداء مصرف الموصل للتنمية والاستثمار تراجع في العام ٢٠٠٣ عن ما كان عليه في العام ٢٠٠٢ إلا انه بداء بالتحسن في العام ٢٠٠٤ .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية التحليل بوساطة نسب السيولة والربحية التي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصرف، وذلك لكونه مؤشراً لما حققه المصرف من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترات الدراسة.

هدف البحث

يهدف البحث الى الدخول في تفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الأداء في المصارف من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم واستخدامها في تقييم أداء المصرف عينة البحث .

منهج البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على ما وفرته الكتب والوسائل العلمية والدوريات من معلومات أغنت الجانب النظري ،فضلاً عن استخدام المنهج التطبيقي ، وذلك من خلال تطبيق الدراسة على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ وتحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها لفترات المقارنة .

خطة البحث

تضمن البحث المحاور الآتية :

المحور الأول: المصارف التجارية

١. مفهوم المصرف ونشأته
٢. وظائف المصرف
٣. أنواع المصارف

المحور الثاني: تقييم الأداء

١. مفهوم تقييم الأداء
٢. إجراءات تقييم الأداء
٣. القواعد الأساسية لتقييم كفاءة الأداء

المحور الثالث: استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء

١. الأساليب أو المعايير التقليدية في التقييم
٢. الأساليب أو المعايير الحديثة في التقييم

المحور الرابع: الجانب التطبيقي

المحور الأول
المصارف التجارية

١. مفهوم المصرف ونشأته

المصرف هو الوسيط بين الذي يودع المال وبين التاجر الذي يحتاج إلى ائتمان المصرف لمباشرة أعماله التجارية (البارودي، ١٩٨٦، ٢٤٩-٢٥٢) .

وتعرف البنوك التجارية بأنها البنوك التي تقوم بأعمال الصرافة والخدمات المصرفية وقبول الودائع ومنح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المحددة المستحقة على القرض ،من هنا فان البنوك التجارية تقوم بدور كبير في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير الأموال اللازمة للاستثمار واستخدام الأموال بأسلوب منظم لتسهيل إقامة العديد من المشروعات، ويسهم في توفير العملة المحلية والأجنبية للمنشآت القائمة وأخيرا منح القروض الميسرة من دون ضمان تقليدي بالنسبة لمنشآت القطاع العام ، وهو ما يعرف بالسحب على المكشوف (المصري، ١٩٩٨، ٣٥) .

ونشأة العمل المصرفي في العراق يعود إلى الحضارة البابلية اذ تعامل البابليون بأنواع عديدة من أعمال الصيرفة (منح الائتمان،فرض الفوائد ، قبول الودائع). أما المؤسسات المصرفية فنشأت مع بدء القرن السادس قبل الميلاد ولاسيما في بابل وقامت نشأتها على النقود والائتمان و الودائع والفوائد (النعيمي، ٢٠٠٥، ٤٧) .

فالمراحل التي مر بها ظهور المصارف بدأت مع الاعتراف بنشاط المصرف عندما ازدهرت تجارة النقود في عهد البابليين ثم ازدهرت في القرون الوسطى عندما ازدهرت التجارة الدولية في مدن ايطاليا التجارية ، ثم ظهور المصارف الكبيرة والحديثة في القرن السادس عشر ، ثم تطورت في القرن التاسع عشر بفضل الثورة الصناعية والتجارية ، ولم تقتصر عمليات المصرف على دور الائتمان القصير الأجل وإنما ظهر الائتمان المتوسط والطويل الأجل وظهور التخصيص في المصارف كل منها لها طبيعة تختلف عن الأخرى (البارودي، ١٩٨٦، ٢٥٢) .

٢. وظائف المصرف

إن النشاط المصرفي نشاط خدمي في مضمونه يضم مجموعة مختلفة من العمليات كالاقتراض وقبول الودائع وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وفتح الحسابات الجارية وصرف رواتب المتقاعدين ... الخ (طاهر وسلمان وعزيز، ١٩٨٩، ٨)

ويمكن تحديد أهم وظائف النشاط المصرفي بالاتي: (إسماعيل، ١٩٨٩، ٣١).

١. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب ، ادخار، لأجل وخاضعة لإشعار) .

٢. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الامن وتشمل أشكال التشغيل والاستثمار :

أ. منح القروض والسلف المختلفة .

ب. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها .

وهناك من يضيف الوظائف الآتية : (عبدالله، ٢٠٠٢، ٣٦)

ت. التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعاً وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها .

ث. تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية .

جـ. بيع وشراء العملات الأجنبية والشيكات السياحية وتحويلها إلى خارج البلاد .

حـ. صرف الرواتب الشهرية للموظفين .

هـ. تأجير الخزائن الحديدية لعملائها .

د. منح التسهيلات الائتمانية غير المباشرة كإصدار خطابات الضمان والكفالات البنكية واستلام بوالص التحصيل وتحصيلها .

من خلال ما سبق يتضح بأن الوظائف السابقة تمثل الوظائف التقليدية للمصارف التجارية، وهناك وظائف إضافية استحدثت وتتمثل بالآتي (عبدالله، ٢٠٠٢، ٣٧)

١. إدارة أعمالوممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي TRUST Depart ment .
٢. تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري وفي حدود السقف المحدد للإقراض.
٣المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية ، ويتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا .

٣. أنواع المصارف

المصارف وان كانت تتفق في أساستكوينها وممارستها للعمل المصرفي ، الاأنها تختلف في نوعية النشاط الذي تخدمه أو تتخصص فيه ويمكن تقسيم المصارف إلى الأنواع آلاتية:

١. **البنك المركزي**: ويمثل دور البنك المشرف على المصارف الأخرى، وهو البنك الذي تسيطر عليه الدولة ويكون مسؤولا عن وضع سياسة الائتمان ، وتحديد سعر الصرف للعملة المحلية والعملات الأجنبية، كذلك يحدد سعر الفائدة التي تلتزم بها البنوك التجارية العاملة أو المصرح لها بالعمل في داخل الدولة . (المصري، ١٩٩٨، ٣١).

ويمكن تعريف البنك المركزي بأنه بنك الإصدار، لان له سلطة إصدار نقد الدولة وبنك الدولة إذ له سلطة إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة (عبدالله، ٢٠٠٢، ١٨) .

٢. **مصارف الاستثمار**: وهي المصارف المتخصصة في عمليات التمويل للمشروعات الجديدة أو التوسع في مشروعات قائمة بهدف زيادة إمكانيات العمل وحجمه فضلاً عن أنها تقوم بإقراض الأموال بفائدة مرتفعة أو تشترك في إنشاء المنشآت أو شراء أسهم الشركات المساهمة.
٣. **المصارف التجارية**: تم تعريفها سابقا.
٤. **المصارف الدولية وفروعها** : وهذه المصارف إما أن تكون فروعا لمصارف دولية معروفة وذات سمعة عالمية وتنشئ فروعا لها في دول أخرى أو هي مصارف مشتركة ما بين مصرف أجنبي دولي مع مصرف آخر .
٥. **المصارف التجارية المتخصصة** : وهذه المصارف هي مصارف بالنظام المصرفي العادي ولكنها تتخصص في خدمة قطاعات وأنشطة معينة مثل البنوك الصناعية أوالزراعية والتسليف الزراعي ، والإسكان والتعمير، والاستيراد والتصدير. (المصري، ١٩٩٨، ٣٢).
٦. **المصارف الإسلامية** : هي مؤسسات مالية تمارس الأنشطة والأعمال المصرفية مستفيدة في أدائها لوظائفها من قواعد الشريعة الإسلامية وتأخذ المصارف الإسلامية أشكالاً مختلفة من حيث ملكيتها، فمنها ما تملكه الدولة أو تكون ضمن القطاع المختلط أو أنتكون ملكيتها خاصة ، أو تخضع المصارف الإسلامية للتشريعات المصرفية والنقدية النافذة على المصارف التجارية من حيث تركيزها على الطابع الاستثماري ، ويكاد فقهاء الإسلام أن يجمعوا على

عد المصارف التجارية مخالفة لقواعد الشريعة الإسلامية لما تتعامل بـــه مـــن فوائد وعمولات تدخل ضمن إطار مفهوم الربا المحرمة في الشريعة الإسلامية (عودة، ١٩٨٦، ٧٤).

كما تعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسة تزاول الأعمال المصرفية مـــع التزاماتها باجتناب التعامل بالفوائد ا لربوية بوصفهاتعاملا محرما شرعا ، ويتكـــون هيكل الموارد في البنوك الإسلامية من ر أس المال بـ وصفه مجموع أنصبة الشركاء المقدمة للبنك، ويقوم البنك بتكوين الاحتياطـــات اللازمـــة لـــدعم مركـــزه المـــالي والمحافظة على سلامته، وتكون الودائع على نوعين: (إسماعيل، ١٩٨٩ ،٣٢)

١. ودائع تحت الطلب في شكل حسابات جارية دائنة.
٢. ودائع بالمشاركة (بالمضاربة) ويطلق على هذه الودائع في كثير مـــن الأحيـــان ودائع تفويض بالاستثمار ، وعلى ذلك فان أصحاب الودائـــع الثابتـــة والودائـــع بأخطار شركاء مع البنك وليسوا دائنين، وان كانوا لا يشتركون في الإدارة.

أما في مجال القروض فتكون قروضا حسنة بلا فوائد إنما يتقاضى البنك مـــا يقابل أعباء إدارته لهذه الأموال بوصفه أجرا عن الخدمة التي يقدمها للعميل.

المحور الثاني
تقييم الأداء

١. مفهوم تقييم الأداء

تقييم الأداءهو احد المقومات الرئيسة للعملية الرقابية ، إذ تـــتم مقارنـــة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة المنشأة، فضلاً عن الأداء الكلـــي بمؤشـــرات محـــددة مقدما، وذلك لتحديد الانحرافات عن الأهداف السابق تحديـــدها، وتحديـــد المراكـــز المسؤولة عنها، وإرجاعها لأسبابهالتلافيها في المستقبل ، وذلك للحكم على كفـــاءة التشغيل سواء على مستوى الوحد ة او على مستوى الأنشطة الداخليـــة (خشـــارمة، ٢٠٠٢، ٢٩٩).

كما يعرف بأنه تقييم استخدام الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية ، إذ يهتم هذا الجانب باستخدام الموارد المتاحة في الأداء الفعلي، ويعبـــر عنـــه بكفـــاءة الأداء، ويتحدد الأداءالكفوء بالعلاقة المثلى بين المدخلات وا لمخرجـــات، الـــذي يتضـــمن استخدام الموارد المتاحة استخداممثلاً في تحقيق حجم النشاط الفعلـــي ، إذ يكـــون الأداء الأكثر كفاءة في حالة استخدام اقل المـــوارد المتاحـــة لإنتـــاج المخرجـــات المطلوبة نفسها أو اكبر منها باستخدام كمية المدخلات نفســـها (مرعـــي ومحـــرم، ١٩٨٥، ٤١٥) .

وعرف أيضا بأنه عملية تحديد قيمة أو درجة النجاح في إنجاز أهـــداف تـــم اعتمادها سابقا (الدوري والجنابي، ٢٠٠٠، ١٢٤) .

من خلال ما تقدم يمكن القول بـ أن عملية تقييم الأداء هي تقييم ما تـــم إنجـــازه مقارنة بما تم التخطيط له كما ونوعا وخلال مدة زمنية معينة وباستخدام مجموعـــة

من المعايير والمؤشرات والأساليب والأدوات ولأنشطة الوحدة كافة، وتحديد الانحرافات والمسؤولية عن هذه الانحرافات ثم اتخاذ الإجراء اللازم لتصحيحها.

ولأجل قيام الإدارة بعملية تقييم الأداء فانه يجب إتباع احد الأسلوبين الآتيين:

١. مقارنة عملية التنفيذ الفعلي بالمعدلات والخطط والسياسات الموضوعة .

٢. مقارنة النتائج الفعلية بعضها ببعض ضمن المدة المحسابية الواحدة أو تاريخياً.

يهدف الأسلوب الأول إلى رقابة الأداء الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المخطط وهذا يعني ضرورة وجود موازنات تخطيطية وما تتبع ذلك من ضرورة وجود معدلات نمطية تستخدم أساسا لتقييم الأداء الفعلي لأنشطة المنشأة أو من خلالها يمكن الكشف عن الانحرافات في الأداء الفعلي إذا ما قورن بالأداء المخطط لفرض تشخيص أسبابها ثم معالجتها .

أما الأسلوب الثاني فيقوم على اكتشاف التغييرات في النتائج الفعلية عن طريق مقارنتها ببعضها والعمل على تفسيرها (الفضل وحمود، ١٩٩٠، ٦١) .

٢. إجراءات تقييم الأداء

تعتمد عملية تقييم الأداء الفعالة على عدة مراحل: (خشارمة، ٢٠٠٢، ٣٠١)

١. **مرحلة التخطيط** : إذ يتم إعدادالموازنات والقوائم التقديرية ، إن كانت عملية تقييم الأداءتتم عن طريق المعدلات المحـ ددة مقدما، ويتم في هذه المرحلة إعداد أدواالتقييم وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم ، والأهداف المستقبلية المتوقعة، ومن الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء :

أ. مؤشرات تقييم الأداء مثل (مؤشر الربحية، مجال الإنتاج ونوعيته، التسويق المحلي والخارجي... الخ) وقوائم الدخل المقارنة والميزانية العمومية المقارنة والموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية ووسائل التحليل المالي (النسب المالية).

٢. **مرحلة مقارنة النتائج** : بعد انتهاء الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة التي تم وضعها في مرحلة التخطيط تتم المقارنة بين النتائج، إذ تتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، ومقارنة الأداءالفعلي بالمعدلات الفعلية ، والغرض من ذلك معرفة مدى تحقيق الأهداف الموضوعة وتحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها ومساءلة المسؤولين عنها في حالة وجودها

٣**مرحلة تحديد الانحرافات وتـ فسيرها**: معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع أو الأداء الفعلي لعدة وحدات تمارس النشاط نفسه ومن ثم تحليل هذه الفروق ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها.

٤. مرحلة التعامل مع الانحرافات ومعالجتها وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، إذ تتم معالجة هذه الانحرافات لتلافيها في المرحلة القادمة.

٣. القواعد الأساسية لتقييم كفاءة الأداء

١. **تحديد الأهداف:** إن إجراء تقييم لكفاءة أداء أية وحدة اقتصادية يقتضي التعرف على الأهدافالتي تريد تحقيقها ، والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية ، إنما تتوسع لتشمل جميع

الأهداف التفصيلية لها ، والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وبعيدة الأمد وأهداف رئيسة وأهداف فرعية (الكرخي، ٢٠٠١، ٤٨) .

٢. **الخطط التفصيلية لإنجاز الأعمال**: إن وجود خطة تفصيلية لكل نشاط يعد أمراً هاماً، وذلك لان هذه الخطط تمثل الطريق المرسوم للوحدة الاقتصادية للوصول إلى أهدافها، فضلاً عن توضيح الأهداف المنشودة خلال الفترة القادمة ولذلك لابد من التنسيق بين هذه الخطط في ضوء الأهداف المحددة وذلك لتحقيق الهدف الأساسي للوحدة الاقتصادية ، لذلك عند وضع أي خطة لابد من أن تكون ضمن سياسات معينة تقوم على تحديد الموارد المتاحة وطرق الحصول عليها وكيفية استخدامها لتحقيق الأهداف المخططة (الصعيدي، ١٩٨٥، ٣٨) .

٣. **تحديد مراكز المسؤولية** :تعد مسألة تحديد مراكز المسؤولية من الأسس التي تؤثر في موضوعية النتائج العملية لتقييم الأداء، إذ إن مركز المسؤولية يتيح المحاسبة على الانحرافات وحصرها في حدود معينة (التمي، ١٩٨٧، ٢٥) .

٤. **تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء**: تعتمد عملية تقييم الأداء على عدة أدوات للقياس تعرف بالمعايير والمؤشرات ، إذ تمثل هذه الخطوة بيت القصيد في عملية تقييم أداء مراكز المسؤولية في إطار الوحدة الاقتصادية أو بالنسبة للوحدة الاقتصادية بأكملها. (موسى، ١٩٦٩، ٤٨) .

من خلال ما تقدم يمكن القول أن هناك عناصر وأسساً لابد من توافرها في تقييم الأداء منها (خشارمة، ٢٠٠٢، ٣٠١)

١. تحديد الأهداف المستقبلية المتوقعة للوحدة .
٢. تحديد الأساليب والمؤشرات والأدوات لهذه العملية حتى تسهل عملية المقارنة.
٣. توافر جهاز مستقل حتى يقوم بعملية تقييم الأداء على أتم صورة.
٤. توافر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها حتى تعد مدخلات إلى نظام التقييم.
٥. توافر نظام الحوافز حتى يزيد من فاعلية تقييم الأداء .

أما أهداف تقييم الأداء ومزاياه فتتمثل في الاتي: (التمي، ١٩٨٧، ١٢)

١. الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها الإنتاجية، ومن ثم تحديد نسبة تحقيق الأهداف المحددة مقدما من قبل الإدارة، أي الفاعلية في تحقيق الأهداف وبيان درجة الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة.
٢. تحديد أسباب الانحرافات من خلال تحليلها بشكل مفصل ، وبيان نسبة الانحرافات التي تعود إلى الأداء أو إلى الرقابة أو إلى التخطيط وتوجيه نظر الإدارة إلى المواطن التي تظهر فيها الانحرافات المهمة، وذلك لاتخاذ قرارات مناسبة لغرض معالجتها ومنع حدوثها، ومن ثم العمل على تحسين الأداء .

المحور الثالث

استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء

إن التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة تعد الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال والمستفيدين من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مصدرة البيانات. إذ يقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منهج المقارنة لذا تعددت أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة (مطر، ٢٠٠٣، ٢٤) ومن هذه الأساليب:

١. الأساليب أو المعايير التقليدية في التقييم:

وتشمل المعايير والأساليب الآتية:

معايير السيولة، معايير الربحية، معايير التوظيف، معايير كفاية رأس المال.

ويعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الوسائل استخداما لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية ويعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن القيام بدراسة وتحليل الأرقام الناتجة عن العلاقات بين البنود والأرقام المختلفة رأسيا كانت أو أفقيا والتي تشمل القوائم المالية وقائمة الدخل خلال فترات مختلفة لكي يمكن التعرف على الاتجاه الذي تسير إليه الوحدة الاقتصادية إيجابا أو سلبا (عبد اللطيف، ١٩٩٩، ٢٣) .

ويعرف أيضا بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم واثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت ، فضلاً عن تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة. (محمد واسماعيل ونور، ٢٠٠٠، ١٢).

والمحلل المالي الماهر يقوم بدراسة التاريخ المالي للمنشأة محللا قوائمها المالية وبياناتها المالية والإحصائية لأجل تحديد نقاط الضعف والقوة في هيكلها المالي ومساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات التخطيط ، فضلاً عن الرقابة وتقييم الأداء ويستخدم المحلل المالي مجموعة من الوسائل في تحليلاته للخروج باستنتاجات . (ال ادم والدباغ،١٩٩٢،٩٠) .

من هنا فإن التحليل المالي يمثل الأداة الرئيسة لتقييم الأداء سواء على مستوى المشروع أوعلى المستوى القومي ، لان عملية التحليل المالي تسبق عملية اتخاذ القرارات، ومن ثم فهي تخدم أغراض التخطيط كما أنها تلي مرحلة التنفيذ ومن ثم فهي تخدم عمليات التقييم والرقابة والمتابعة ، كما أنها تمثل نقطة البدء عند التفكير في المستقبل، وتتضمن وظيفة التحليل المالي تفسير البيانات الحسابية واستخدامها في تقييم أعمال الشركات وأدائها والتعرف على أحوالها ومراكزها المالية ويتناول دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم مع استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية. (حناوي وآخرون، ٢٠٠٠، ٦٥).

لذلك فان التحليل المالي يساعد في تقديريقة الوحدة وتقييم مركزها الـ مـــالي ومدى فاعلية أنشطتها المختلفة وكفاءتها في اســتخدام الأمــوال المتاحــة لــديها . (الخلايلة، ١٩٩٨، ١٠).

وتتمثل أغراض التحليل المالي في الجوانب آلاتية (محمد واسماعيل ونــور، ٢٠٠٠، ٢٢)

١. مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
٢. تقييم الأداء للإدارة والأقسام فضلاً عن تقييم السياسات الإدارية.
٣. دراسة التوازن المالي للمنشأة وتقييمه.
٤. دراسة ربحية المنشأة وتقييمها.
٥. دراسة مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة السيولة) وتقييمها.
٦. دراسة المركز الائتماني للمنشأة وتقييمه.
٧. دراسة قدرة المنشأة على الاستمرار وتقييمها.

ومن أدوات التحليل المالي تحليل التغير والاتجاه الذي يتم تنفيذه من خلال:

أ. التحليل الرأسي (التوزيع النسبي).
ب. التحليل الأفقي.

كما ان هناك أسلوب النسب الحسابية وتحليل نقطة التعادل .

يعتمد المحلل المالي في تحليل التغير والاتجاه على القوائم المالية في إجــراء التحليلات اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المســتفيدة مــن هــذه المعلوماتـ،يتم من خلال التحليل الر أسي الذي يعني دراســة عناصــر ميزانيــة واحدة، وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليهــا ويعنــي تحويــل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية ، وهذا بدوره يعني أن مجموع الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساوٍ لـ ١٠٠%في كلا الطرفين ، أما إذا نسـبت العناصر إلى المجموعة التي تنتمي إليها،عندئذ يصبح مجموع كل مجموعة مســاوٍ للرقم ١٠٠%، وعملية نسب العنصر إلى المجموع أو مجموع إلى المجموعة التــي تنتمي اليها يعود إلى غاية التحليل فيما إذا كانت موجهة لمعرفة الوزن النسبي.

أما التحليل الأفقي فيعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم الماليــة على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك ، وهــو أفضــل مــن التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القــوائم الماليــة لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها . وكلا النوعين يعــد دان هامــان ووســيلة ضرورية بالنسبة للمحلل المالي لابد انهمــا يكمــلان بعضــهما الــبعض (محمــد واسماعيل ونور ،٢٠٠٠، ٣٩ - ٤١).

ولاختلاف طبيعة النشاط في المصــارف التجاريــة عــن نشــاط الوحــدات الاقتصادية الأخرىغير المصــرفية، فالنســبالماليــة المســتخدمة لتق يــيم أداء المصارف التجارية تختلف عن النسب المالية المســتخدمة لتقيــيم أداء الوحــدات التجارية.

ومن أهم النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية:

١. **نسب السيولة**: تمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تأخير ، والمصارف التجارية تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الأمر الذي يتطلب أن تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية ، وان انخفاض السيولة يؤدي الى فقدان ثقة العاملين بالمصرف. (الشكرجي، ١٩٩٩، ١٠٧)

ويتم احتساب نسبة السيولة من خلال الآتي: (ألياس، ٢٠٠٥، ٣٦-٣٧)

١. نسبة النقدية إلى الودائع = (أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية) / حجم الودائع لدى المصرف.
٢. نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى إلى إجمالي الموجودات = (النقد في الصندوق + النقد لدى المصارف الأخرى)/إجمالي الموجودات
٣. نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات = القروض/إجمالي الموجودات
٤. نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع = استثمارات مالية قصيرة الأجل/مجموع الودائع (رمضان وجودة ، ٢٠٠٣، ٢٧٣)

٢. **مؤشرات الربحية**: تسعى المصارف التجارية لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح، إذ يعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسة للمصرف . ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات ، فكلما سعت المصارف التجارية إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية المصرف (الشكرجي، ١٩٩٩، ١١٥)

ومن أهم مؤشرات الربحية في المصارف التجارية هي : (رمضان وجودة ، ٢٠٠٣، ٢٧٦-٢٧٧)

١. هامش الفائدة = (الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة)/الأصول العاملة.
وتشمل الأصول العاملة الأصول كافة باستثناء النقدية والأصول الثابتة.
٢. هامش صافي الربح من الفوائد = صافي الربح بعد الضرائب/الفوائد الدائنة.
٣. درجة استخدام الأصول = الفوائد الدائنة/إجمالي الأصول.
٤. العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الأصول.
٥. العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة/حقوق الملكية.

٢. الأساليب أو المعايير الحديثة في تقييم الأداء المصرفي

إن الاتجاه التقليدي في عملية تقييم الأداء يعتمد على البيانات المحاسبية والتي تعد عنصرا حيويا في الإفصاح العام ، وهي تعطي أساسا لبيانات مالية عامة وتقارير رقابية موثوق بها ، وتتيح المعلومات المالية الدقيقة والمقدمة في حينها أساسا لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة، ولكن البيئة المالية الجديدة وما شهدته من التغيرات في التكنولوجيا والمرونة في القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها

والمنافسة، فضلاً العولمة تتطلب من المصارف أن تعيد تقييم استراتيجياتها، وان تعيد تصميم عملية تقييم أدائها من اجل الاستجابة بإبداع للتغيرات البيئية الجديدة، فهذه البيئة هي التي تحكم على بقاء المصارف واستمرارها، فبرزت الأساليب الحديثة في عملية تقييم الأداء التي تعكس التوجه نحو السوق وإخضاع العمليات المصرفية كافة للاختبار من قبل السوق لتحقيق الهدف الأساس وهو تعظيم ثروة المالكين وتتضمن هذه المعايير (الفيومي، ٢٠٠١، ٤٢٩).

١. القيمة المعرضة للخطر : تستخدم هذه القيمة في قياس الأداء المصرفي إذ تتضمن القياس الدقيق للمخاطر المتعلقة بأنشطة المصرف المختلفة وتخصيص رأس مال لكل نشاط بناءً على حجم المخاطر الخاصة به، ومن ثم قياس العائد لهذا النشاط بعد تعديله بالمخاطر وتبرز أهمية القيمة المعرضة للمخاطر في إدارته لهذه المخاطر إلى الخسائر التي تتعرض لها المصارف، فهي إما ان تكون خسارة متوقعة أو تكون خسارة غير متوقعة وهي الخسارة التي لا يمكن أن تنحرف عن القيمة المتوقعة وهي أيضا أقصى خسارة يمكن ان يتحملها المصرف ويمكن تجاوزها في حالات محددة فقط، أو قد تكون خسارة استثنائية تحدث على مستوى ابعد من الخسارة غير المتوقعة، وان القيمة المعرضة للخطر تعبر عن قيمة الخسارة غير المتوقعة التي يفترض التحوط لها وتستخدم القيمة المعرضة للخطر لقياس نشاطات المصرف ووحداته المختلفة والهدف من ذلك هو تخصيص رأس مال يتناسب مع حجم المخاطر ووحداته المختلفة. (النعيمي، ٢٠٠٥، ٢٦-٢٧)

٢. القيمة الاقتصادية المضافة : ظهر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة بوصفه أداة قياس تركز على الجانب الاقتصادي وتأخذ في الاعتبار العائد والمخاطرة معا، وتستند إلى إعادة صياغة المبادئ المحاسبية من خلال وضع مجموعة جديدة من القواعد محل القواعد القائمة حالياً، وهدفها هو قياس ما إذا كان صافي الدخل يفوق تكلفة رأس المال وتقيس القيمة الاقتصادية المضافة ربح المصرف، وذلك بعد أن يتم اقتطاع تكلفة رأس المال الذي كون هذا الربح، إذ إن احد المضامين الرئيسة للقيمة الاقتصادية المضافة كمقياس للأداء هو إن المصرف يمكن أن يحقق نمواً مربحاً إذا قام بقبول جميع الاستثمارات التي تكون عوائدها اكبر من تكلفة رأس مالها وعندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة مساوية للصفر يفترض بالمصرف أن يتوقف عن النمو حتى يتم اكتشاف استثمارات مربحة جديدة. (النعيمي، ٢٠٠٥، ٢٨-٢٩).

٣. إنموذج التحليل المبني على تجزئة القيمة : من أجل تعظيم ثروة المالكين تم تطوير إنموذج BVA عمليا لقياس الأداء في المصارف، ويهدف إلى مساعدة الإدارة وبشكل كمي على تحديد أي الوحدات أو النشاطات المصرفية تعمل على توليد قيمة عن طريق عائد يفوق تكلفة رأس المال، وأي هذه الوحدات تعمل على تقليل القيمة، وأي هذه الوحدات لا توجد لها قيمة الآن ولكن تتوافر الفرصة لها في المستقبل لتحقيق أداء أفضل، والهدف من هذا الإنموذج هو

تحديد المكان الذي يتم منه توليد القيمة في المصرف (القروض – الودائع – الاستثمارات......الخ) (الفيومي،٢٠٠١، ٣٦)

٤. بطاقات الدرجات المتوازنة: من الأساليب العلمية الجديدة في تقييم أداء المصارف هي بطاقات الدرجات المتوازية التي تتميز بقدرتها على توليد معلومات عن الأداء من النوع الذي يزيد من منافع البيانات المالية ويعد إنموذجا متوازنا بين المقاييس المالية التشغيلية ، ويتضمن مجموعة من المقاييس التي تقدم نظرة شمولية للأداء في مجالات المصرف المختلفة في الوقت نفسه . وبطاقات الدرجات المتوازية ترى أن أداء المصرف يكون من خلال أربعة أبعاد وليس البعد المالي فقط ، وهي البعد المالي وبعد العملاء، وبعد العمليات الداخلية وبعد الإبداع والتعليم . ومن اجل تحقيق الأهداف المالية للمصرف يجب على المصرف أن يركز على المقاييس الموجودة في الأبعاد الأخرى ، فضلا عن المقاييس الما لية لان تحقيق هذه المقاييس يدعم تحقيق الأهداف المالية للمصرف. (النعيمي،٢٠٠٥ ، ١٠)

٥. قياس العائد المعدل بالمخاطرة:هناك مجموعة من المقاييس الحديثة التي تعد مشتقة من المقاييس التقليدية العائد على الملكية والعائد على الموجودات والعائد على رأس المال،وتكون هذه المقاييس معدلة بالمخاطرة ، إذ تأخذ بنظر الاعتبار جميع المخاطر المصرفية في عملية التقييم ومن هذه المقاييس : (الفيومي،٢٠٠١،٤٣٤ -٤٣٥)

أ. العائد / الموجودات المعدلة بالمخاطرة.
ب. العائد المعدل بالمخاطرة / مجموع الموجودات.
ت. العائد / رأس المال المعدل بالمخاطرة.
ث. العائد المعدل بالمخاطرة / رأس المال.
جـ. العائد المعدل بالمخاطرة / رأس المال المعدل بالمخاطرة.

المحور الرابع
الجانب التطبيقي

يقع مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في مدينة الموصل في الجانب الأيسر منها اذ تأسس بوصفه شركة مساهمة خاصة برأسمال قدره مليار دي نار بموجب شهادة التأسيس المرقمة ٧٩٠٩ في ٢٠٠١/٨/٢٣ الصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة وفقا لأحكام المادة ٢١ من قانون الشركات لسنة ١٩٨٣، وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة المرقمة ٩٩٠٩/٣/٢ في ٢٠٠١/١١/٣ وفق أحكام الفقرة ١ من المادة ١٤ من قانون البنك الـ مركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل وباشر نشاطه المصرفي في ٢٠٠٢/١/١ واستجابة للتطورات الاقتصادية والمالية ومتطلبات البنك المركزي العراقي واتساع

قاعدة المتعاملين مع المصرف فقد تمت زيادة ر أس مال المصرف خلال سنة ٢٠٠٤ وصولا إلى ١٠ مليار دينار وعلى مرحلتين :

١. الزيادة الأولى بنسبة ١٠٠% من رأس المال الأولي ليصبح ٢ مليار دينار في شباط عام ٢٠٠٤.
٢. الزيادة الثانية بنسبة ٤٠٠%ليصبح ر أس المال ١٠ مليار دينار في ٢٠٠٤/٩/٢٣(*)

أهداف المصرف

يقوم مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بتقديم خدماته المصرفية إلى الزبائن أفرادا ومؤسسات لتلبية احتياجاتهم إسهاما منه في تنشيط الفعاليات الاقتصادية والمالية وتطوير الوعي المصرفي.

وظائف المصرف

إن أهم وظائف مصرف الموصل للتنمية والاستثمار هي استقطاب الودائع بأنواعها كافة حتى الودائع بالعملة الأجنبية، كذلك يقوم المصرف بتقديم فرص الإقراض (الائتمان النقدي) للغير وللقطاعات كافة (الزراعي، الصناعي، التشييد والبناء، خدمات المجتمع،.....الخ)

كذلك يقوم المصرف بفتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة الأجنبية ، فضلا عن فتح خطابات الضمان إلى عملاء المصرف ولدى المصرف أيضا نشاطات أخرى مثل مشاركته بمزاد الدولار المقام يوميا في البنك المركزي العراقي.

يؤدي التحليل المالي دورا مهما في تقييم أوضاع وسلامة المؤسسات المصرفية، لانه يسمح بإبراز المنجزات التي تحققها تلك المصارف سنة بعد أخرى. كما يبرز الخلل في أدائها لأنشطتها ومن ثم يمكن وضع التصورات المستقبلية في ضوء ذلك. (الشكرجي، ١٩٩٩، ١٠٧)

ومن الجدير بالذكر إن الباحثين قاما باختيار عدد من المؤشرا ت المالية التقليدية ولم يقوما باستخدام المؤشرات المالية الحديثة ، وذلك تناسبا مع البيانات المتاحة في بنود الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للمصرف عينة البحث ، وسيتم استخدام أسلوب التحليل الأفقي ، وذلك من خلال المقارنة بين ثلاث سنوات وهي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ فضلاً عن أسلوب التحليل العمودي وبناءا على ذلك سيتم استخدام المؤشرات المالية التقليدية التي تم ذكرها سابقا في هذا البحث .

ولقد تم احتساب قيم المؤشرات المالية لنسب السيو لة للمصرف عينة البحث لسنوات الدراسة على وفق ماهو موضح في الجدول الآتي:

(*) التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ الصادر عن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار .

أولاً - نسب السيولة

الجدول ١(*)

مؤشرات السيولة للأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

ت	المؤشرات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	مقارنة ٢٠٠٣ عن ٢٠٠٢	مقارنة ٢٠٠٤ عن ٢٠٠٣
١	نسبة النقدية إلى الودائع	٠,٤٢٩٧	١,١٠٠١	٠,٨٨٩٠	+ ٠,٦٧٠٤	- ٠,٢١١١
٢	نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع	٠,٥٣٣٨	٠,٤٤٨٦	٠,١١٣٣	- ٠,٠٨٥٢	- ٠,٣٣٥٣
٣	نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى إلى إجمالي الموجودات	٠,٢٩٣٦	٠,٥١٣٨	٠,٥٣٠١	+ ٠,٢٢٠٢	+ ٠,٠١٦٣
٤	نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات	٠,١٤٦٦	٠,٠٤٢٩	٠,٠٩٦٠	- ٠,١٠٣٧	+ ٠,٠٥٣١

إن ارتفاع النسبة الأولى والثانية والثالثة يشير إلىانخفاض خطر السيولة ، الا أنها تشير في الوقت ذاته إلى انخفاض العائد المصرفي والعكس بالعكس (الياس، ٢٠٠٥، ٣٦ -٣٧) . ويلاحظ من الجدول ١ الآتي :

١. أن نسبة النقدية إلى الودائع في العام ٢٠٠٣ ارتفعت عن العام ٢٠٠٢ بمقدار ٠,٦٧٠٤اي ما يعادل ١٥٠% وهذا يعني انخفاض العائد المصرفي في العام ٢٠٠٣، وهذا مؤشر غير جيد للعام الأخير، أما في العام ٢٠٠٤ فقد انخفضت هذه النسبة عن العام ٢٠٠٣ بمقدار ٠,٢١١١ وهذا مؤشر جيد للعام ٢٠٠٤ وبما يعني زيادة العائد المصرفي وبهذا يصبح العام ٢٠٠٢هو بالمرتبة الأولى ويأتي بالمرتبة الثانية ٢٠٠٤ والأخير هو العام ٢٠٠٣ .
٢. أن نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع في العام ٢٠٠٣ قد انخفضت عن العام ٢٠٠٢ بمقدار ٠,٠٨٥٢ وبما يعني زيادة العائد المصرفي لعام ٢٠٠٣، أما في العام ٢٠٠٤ فقد انخفض هذا المؤشر عن العام ٢٠٠٣ بمقدار ٠,٣٣٥٣ وهذا مؤشر جيد للعام ٢٠٠٤ وبما يعني تحقيق عائد اكبر من العام ٢٠٠٣ وبهذا يصبح العام ٢٠٠٤ في المرتبة الأولى والعام ٢٠٠٣ في المرتبة الثانية والعام ٢٠٠٢ في المرتبة الأخيرة وحسب هذا المؤشر فقط .
٣. أن نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى إلى إجمالي الموجودات في العام ٢٠٠٣ قد ارتفعت عن ما هي في العام ٢٠٠٢ بمقدار ٠,٢٢٠٢ وهذا مؤشر غير جيد للعام ٢٠٠٣وبما يعني انخفاض العائد المصرفي ، وكذلك في

(*) تم حساب النسب في الجدول استنادا إلى النسب والمؤشرات المذكورة في المحور السابق .

العام ٢٠٠٤ فقد ارتفع أيضا ولكن بشكل ضئيل مقداره ٠,٠١٦٣ وبما يعني قلة العائد المصرفي لهذا العام وبذلك يصبح العام ٢٠٠٢ بالمرتبة الأولى والعام ٢٠٠٣ بالمرتبة الثانية و ٢٠٠٤ بالمرتبة الثالثة.

٤. أن نسبة القروض إلى إجماليالموجودات تختلف عن النسب السابقة ، إن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطرة السيولة وارتفاع العا ئد المصرفي والعكس بالعكس (الياس، ٢٠٠٥، ٣٧) ويلاحظ إن هذه النسبة انخفضت في العام ٢٠٠٣ عن ما هي عليه في العام ٢٠٠٢ بمقدار ٠,١٠٣٦ وهذا مؤشر غير جيد للعام ٢٠٠٣وبما يعني انخفاض العائد المصرفي ، أما في العام ٢٠٠٤ فقد ارتفعت بكل ليس بالكبير ع عام ٢٠٠٣ وبمقدار ٠,٠٥٣١ وبما يعني زيادة العائد المصرفي لعام ٢٠٠٤ عن ما هو في العام ٢٠٠٣ وهذا من الأمور الايجابية للمصرف عينة البحث .

ثانياً - مؤشرات الربحية

الجدول ٢
مؤشرات الربحية للأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

ت	المؤشرات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	مقارنة ٢٠٠٢ عن ٢٠٠٣	مقارنة ٢٠٠٤ عن ٢٠٠٣
١	هامش الفائدة	٠,٠٤٦٤	٠,٠٢٤٢	٠,٠٣٨٢	- ٠,٠٢٢٢	+ ٠,٠١٤
٢	هامش صافي الربح من الفوائد	٠,٣٨٠٢	٠,١٨٧٩	١,٣٠٠٠	- ٠,١٩٢٣	+ ١,١١٢١
٣	درجة استخدام الأصول	٠,٠٤٠٠	٠,٠١٩٣	١,٥٣٠١	- ٠,٠٢٠٧	+ ٠,٥١٠٧
٤	العائد على الأصول	٠,٠١٥٢	٠,٠٠٣٦	٠,٠٢٣٩	- ٠,٠١١٦	+ ٠,٠٢٠٣
٥	العائد على حقوق الملكية	٠,٠٥٥٨	٠,٠٤٣٧	٠,٠٨٩٣	- ٠,٠١٢١	+ ٠,٠٤٥٦

إن ارتفاع النسب المذكورة آنفاً يعني ارتفاع العائد المصرفي وهذا مؤشر جيد والعكس بالعكس ويلاحظ من الجدول ٢ الآتي :

١. أن هامش الفائدة في عام ٢٠٠٣ انخفض عن عام ٢٠٠٢ بمقدار ٠,٠٢٢٢، وهذا مؤشر غير جيد لعام ٢٠٠٣، أما في العام ٢٠٠٤ فقد ارتفع عن عام ٢٠٠٣ بنسبة ٠,٠١٤ وهذا مؤشر على نمو هامش الفائدة عن عام ٢٠٠٣، وبذلك يصبح العام ٢٠٠٢ أفضل عام بالنسبة للأعوام الثلاثة والعام ٢٠٠٤ هو الثاني والأخير هو العام ٢٠٠٣ .

٢. أن هامش صافي الربح من الفوائد في العام ٢٠٠٣ انخفض عن عام ٢٠٠٢ بمقدار ٠,٠١٩٢٣ وهذا مؤشر غير جيد للعام ٢٠٠٣ بينما ارتفع هذا المؤشر في العام ٢٠٠٤ عن العام ٢٠٠٣ بمقدار ١,١١٢١ وهو يعني نمو هامش

الفائدة بشكل كبير نسبياً وهذا ينعكس ايجابيا على الإيرادات المتحققة في العام ٢٠٠٤وهذا مؤشر جيد وبهذا يصبح الـ عام ٢٠٠٤ هو أفضل عام والعام ٢٠٠٢ هو الثاني والأخير هو العام ٢٠٠٣ .

٣. أن درجة استخدام الأصول في العام ٢٠٠٣ انخفضت عن عام ٢٠٠٢ بمقدار ٠,٠٢٠٧ وهذا مؤشر غير جيد للعام ٢٠٠٣ وبما يعني انخفاض العائد المصرفي، الا أنه عاد وارتفع في العام ٢٠٠٤ عن عام ٢٠٠٣ بنسبة ٠,٥١٠٨ وهي نسبة نمو كبيرة نسبياً ، وهذا ينعكس ايجابيا على العوائد المتحققة في العام ٢٠٠٤ من أصول المصرف عينة البحث .

٤. أن العائد على الأصول في العام ٢٠٠٣ انخفض عن عام ٢٠٠٢ بمقدار ٠,٠١١٦ وهذا مؤشر غير جيد للعام ٢٠٠٣، أما في العام ٢٠٠٤ فقد ارتفع هذا المؤشر بمقدار ٠,٠٢٠٣ وهذا مؤشر ايجابي للعام ٢٠٠٤ وبما يعني زيادة العائد المصرفي للعام الأخير وبذلك يصبح العام ٢٠٠٤ بالمرتبة الأولى ويأتي بعد ذلك العام ٢٠٠٢ وبالتسلسل الأخير هو ٢٠٠٣ .

٥. أن العائد على حقوق الملكية في العام ٢٠٠٣ انخفض عن عام ٢٠٠٢ بمقدار ٠,٠١٢١ وهذا مؤشر غير جيد للعام ٢٠٠٣، أما في العام ٢٠٠٤ فقد ارتفع هذا المؤشر عن عام ٢٠٠٣ بمقدار ٠,٠٤٥٦ وهذا مؤشر ايجابي للعام ٢٠٠٤ وبما يعني زيادة العائد المصرفي للعام الأخير، وبذلك يصبح العام ٢٠٠٤ بالمرتبة الأولى ويأتي بعد ذلك العام ٢٠٠٢ وبالتسلسل الأخير هو ٢٠٠٣ .

الاستنتاجات

١. نظراً لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافه عن باقي الوحدات التجارية والصناعية لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية بل هناك نسب خاصة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف تتناسب مع النشاط الذي تزاوله هذه المصارف .

٢. أظهرت نتائج تحليل مؤشرات السيولة والربحية أن هناك انخفاضاً في أداء المصرف عينة البحث في العام ٢٠٠٣ عن ما هو في العام ٢٠٠٢ وبشكل كبير،وهذا ما بينته مؤشرات السيولة والربحية ، وذلك على الرغم من أن في عام ٢٠٠٣ كان هناك إعفاء ضريبي، فضلاً عن إعفاء المصرف من حصة دائرة العمل والضمان الاجتماعي . ويرجع السبب في ذلك للأحداث التي تعرض لها العراق في العام ٢٠٠٣ وما رافق ذلك من أحداث عنف ونهب مما أدى إلى توقف نشاط المصرف لفترة طويلة من الزمن وما صاحب ذلك من رد فعل لدى العملاء من عدم إيداع أموالهم في المصارف وعدم التعامل معها خوفا من تكرار ما حدث في العام ٢٠٠٣ .

٣. إن أداء المصرف عينة البحث بدأ باستعادة عافيته والتحسن في عام ٢٠٠٤ ولكن ليس كعام ٢٠٠٢ وقد يرجع السبب في ذلك إلى عودة الثقة لدى العملاء في المصارف .
٤. اظهر مؤشر الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع انخفاضا كبيرا في العام ٢٠٠٤ عن ما هو في العام ٢٠٠٣ والعام ٢٠٠٢ وهذا مؤشر جيد على عكس المؤشرات الأخرى، ويرجع السبب إلى زيادة الودائع في العام ٢٠٠٤ عن باقي الأعوام وبشكل يصل تقريبا إلى ١٨٠% عن عام ٢٠٠٣ وهذا دليل على عودة الثقة بالمصارف لدى العملاء .
٥. تبين في الحسابات الختامية للمصرف في عام ٢٠٠٤ أن هناك زيادة كبيرة وواضحة في إيرادات الاستثمارات المالية قصيرة الأجل وقد بلغت نسبة الزيادة في العام ٢٠٠٤ عن عام ٢٠٠٣ نسبة ٩٠٧,٥٣ %(*).
٦. اظهر مؤشر هامش الربح من الفوائد ارتفاعا كبيرا في العام ٢٠٠٤ مقارنة مع ارتفاعات باقي المؤشرات ، ويعود السبب إلى زيادة الفوائد الدائنة التي حصل عليها المصرف عينة البحث في العام ٢٠٠٤، اذ بلغت نسبة الزيادة عن العام ٢٠٠٣ حوالي ٣٠٠% .

التوصيات

١. على المصرف عينة البحث التركيز على الأنشطة التي تدر عوائد مصرفية أعلى من غيرها من الأنشطة وتقديم أفضل التسهيلات المصرفية لتشجيع العملاء على الإيداع لدى المصرف .
٢. على إدارة المصرف التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية .
٣. ضرورة تركيز المصرف على الاستثمارات قصيرة الأجل لما تدره من إيرادات، وهذا ما بينته الحسابات الختامية للمصرف عينة البحث خلال فترة المقارنة.
٤. على المصرف عينة البحث زيادة الاهتمام بتقييم أدائه المالي للوقوف على نقاط الضعف والقصور ومعالجتها ، فضلاً عن معرفة نقاط القوة وزيادتها لتطوير الأداء المالي للمصرف بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يستطيع منافسة المصارف الأخرى.
٥. ضرورة إدخال الكادر المحاسبي في المصرف بدورات تدريبية لزيادة معرفتهم وتطويرها في مجال إجراء دراسات تقييم أداء المصارف لأجل إجراء دراسات مستقبلية من شأنها زيادة كفاءة المصرف وفاعليته.

(*) تم حساب النسبة من خلال الآتي :
إيرادات الاستثمارات للعام ٢٠٠٤ / إيرادات الاستثمارات للعام ٢٠٠٣ × ١٠٠%
= ١,٤١١,٠١١,٤٢٧ / ١٥٥,٤٧٦,٩٨٥ × ١٠٠%

المراجع

١. التقرير السنوي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار، ٢٠٠٢.

٢. التقرير السنوي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار، ٢٠٠٣.

٣. التقرير السنوي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار، ٢٠٠٤.

٤. ابراهيم احمد الصعيدي، ديناميكية تقييم الأداء في إطار منهج التكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ١٩٨٥.

٥. ابراهيم محمد على طاهر، مجيد سالم سلمان، محمد علي عزيز، المحاسبة في النشاط المصرفي، مطبعة الزمان، بغداد، العراق، ١٩٨٩ .

٦. احمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨.

٧. احمد محمد موسى، تقييم الأداء الاقتصادي في قطاع الأعمال والخدمات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٦٩.

٨. بشار ذنون الشكرجي، تحليل إيرادات الأنشطة المصرفية / دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٩٩.

٩. حسين علي خشارمة، تقييم أداء شركات القطاع العام في الأردن من وجهة نظر الشركات نفسها والأجهزة المسؤولة عنها، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإدارية، مجلد ٢٩، عدد ٢ ، ٢٠٠٢.

١٠.خالد امين عبدالله، العمليات المصرفية والطرق الـ محاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢ .

١١.خالد غازي عبود التمي، دور التكاليف المتغيرة في تقييم كفاءة الأداء بالتطبيق على معمل الألبسة الجاهزة في الموصل، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٨٧.

١٢.زهراء احمد محمد النعيمي، تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق للفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠١)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،٢٠٠٥.

١٣.زياد رمضان ومحفوظ جودة،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣ .

١٤.سيد الهواري، الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات، ط ٦، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ١٩٩٦.

١٥.عبد الحي مرعي، زينات محرم، في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، إسكندرية، مصر، ١٩٨٥ .

١٦.عبد المجيد عودة، النظام البنكي في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، السعودية، ١٩٨٦.

١٧.علي البارودي، العقود وعمليات البنوك التجارية، دار المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٦.

١٨.كمال فتحي عبد اللطيف، التحليل المالي ماله وما عليه مجلة المحاسب القانوني العربي، معهد المحاسبين القانونيين، عدد ١٠٩، عمان، الأردن ،١٩٩٩.

١٩.مؤيد عبد الرحمن الدوري، ظاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠ .

٢٠. مؤيد محمد علي الفضل، خضير كاظم حمود، تقييم كفاءة الأداء باســتخدام نمــوذج تحليــل مجمل الربح التشغيلي، مجلة الصناعة، العدد ١، السنة ١٩٩٠،١٢ .

٢١. ماهر جلال يعقوب الياس، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الأموال المصرفية دراســة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (١٩٩٤ - ٢٠٠٣)، رســالة ماجســتير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

٢٢. مجيد عبد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ٢٠٠١ .

٢٣. محمد صالح حناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصــر، ٢٠٠٠ .

٢٤. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشــر والتــوزيــع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣ .

٢٥. محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط ٢، بدون دار نشر، عمان، الأردن ، ١٩٩٨.

٢٦. مدحت إسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الأمل للنشر، اربد، الأردن، ١٩٨٩ .

٢٧. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليــل المــالي مــدخل صــناعة القرارات ط ١، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٠ .

٢٨. نضال الفيومي، كيف يمكن للبنوك أن تعيد تصميم عملية تقييم أدائها؟ نظرة معاصرة، مجلــة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد ٢٨، العدد ٢، عمان، الأردن، ٢٠٠١ .

٢٩. يوحنا عبد آل ادم، ضياء حامد الدباغ، الإدارة المالية، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيــع، الموصل، العراق ، ١٩٩٢.